الفصل الثاني عشر

النتائج العـــامة

الاحتلال الأجنبي

كانت حالة مصر فى السنوات الأولى للاحتلال حالة أمة خرجت منهزمة من ثورة قومية قامت فى الأصل لتقرير حقوقها السياسية والدستورية ، وانتهت بالإخفاق ، وضياع هذه الحقوق ، ثم ضياع الاستقلال معها ، إذ كان إخماد الثورة على يد دولة أجنبية ، فاحتلت البلاد بحجة القضاء على الثورة ، ثم استبقت احتلالها ، تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية والسياسية ، ووضعت يدها على زمام الحكومة ، وصار إليها الأمر والنهى فى شؤونها كافة ، واستسلمت الحكومة لسلطان الاحتلال ، كما استسلم له زعماء الثورة ، والخديو والوزراء ، والحكام والكبراء ، وجمهرة الشعب ، فخيَّم على البلاد جوٌّ من الخضوع والإذعان للحكم الأجنبي ، وعمَّ اليأس والقنوط ، وحُرمت البلاد إلى وقت طويل زعماء للمقاومة الوطنية ، يبعثون فيها روح الأمل ، ويهيبون بالأمة أن تنهض فى وجه الغاصب ، فلا عجب إذ ظلت الأمة سنين عديدة تتردى فى هوة الانحلال الوطنى ، وهى نتيجة حتمية لإخفاق الثورة الأهلية ووقوع الاحتلال الأجنبي .

وفى غضون هذه المحنة القومية ، سارت انجلترا بخطوات واسعة ، فى تحقيق أغراضها الاستعمارية ، وأساسها استدامة احتلالها ، وبسط حمايتها المقنعة على مصر ، والتدخل فى شؤونها ، وتقطيع أوصال الامبراطورية المصرية التى امتدت على طول مجرى النيل ووادية العظيم .

وقد ظهرت نتائج هذه السياسة فى شتى النواحى ، فى الروح الوطنية ، وفى نظام الحكم ، وفى حالة البـــلاد الاقتصادية والاجتماعية ، مما نفصله فيما يلى :

أثر الاحتلال فى الروح الوطنية

خلت البلاد من روح المقاومة طيلة عشر سنوات أو تزيد ، فركنت الأمة إلى الاستكانة والخضوع ، ولم يبد من دلائل الحياة واليقظة فى هذه المدة سوى استقالة شريف باشا سنة ١٨٨٤ (ص ١٢٥) احتجاجاً على إخلاء السودان ، وعلى التدخل الأجنبى فى شؤون الحكومة ، ثم انطوت هذه الصفحة على عجل ، ولم يحذ أحد من كبار الحكام حذو شريف ، فيما عدا محمد ثابت باشا ، الذى استقال سنة ١٨٨٥ (ص١٧٨) ، وتعاقبت على البلاد وزارات الولاء للاحتلال والخضوع لأوامره ونواهيه ، فاعتادت الأمة هذا الطراز من الحكام .

وأخذ كبراء البلاد وموظفوها ، وأعيانها ومثقفوها ، وخاصتها وعامتها ، تحت تأثير هزيمة الثورة ، وانتصار الاحتلال الأجنبى ، يتنكرون للحركة الوطنية ، ويوالون الاحتلال ، ويبتغون الزلفى لديه ، وعمل الاحتلال من ناحيته على توطيد هذه الحالة النفسية ، فلا يرقى فى وظائف الحكومة من يعرف عنه الميول الوطنية ، بل كان الترقى محصوراً فى من يتنكرون لهذه الميول ، وهبط مستوى الوطنية فى النفوس هبوطا كبيراً ، ظهر أثره على مدى السنين ، وتحلّلت الأخلاق والفضائل ، ففسدت النفوس ، والْتوت الضمائر ، وفشا الجبن والنفاق ، والذل والرياء ، وعمت النفعية والأنانية ، وتضاءل الخير ، وقل البر والعطف والإحسان ، وغاض الوفاء والإخلاص ، وانعدمت الكرامة والمروءة ، ولا غرابة فى هذه النتائج ، فالنفوس إذا فقدت الوطنية ، فقدت معها الأخلاق الكريمة ، لأن الوطنية ، إلى جانب الدين ، منبع الأخلاق والفضائل .

تضاءلت الروح الوطنية فى النفوس ، وصار عدم الاكتراث للوطنية شعار هذا الجيل ، والجيل الذى تلاه ، وأصبح سبيل النجاح سواء فى مناصب الحكم ، أو فى الحياة الاجتماعية عامة ، هو الولاء للاحتلال الأجنبى ، والزراية بالمبادئ الوطنية ، وقلة الإخلاص للبلاد ، ودرج الناس على هذه الحالة وألفوها ، حتى عدوها كأنها حالة عادية ، وكأن الخروج عليها ضرب من

السخف أو الجنون ، وهكذا يمسخ الحكم الأجنبي نفسية الأمة ، ويفقدها روح القومية والكرامة ، وينشئ نفوساً مريضة ، يروضها على التفريط فى حقوق الوطن ، وتضحية مصالحه ، فى سبيل التهافت على موائد الغاصب .

ومما ساعد على انتشار هذا الفساد المعنوى ، إلغاء الجيش القومى ، فإن الروح الحربية فى ذاتها ، ومفاخر الجيوش فى ميادين الحروب ، وتضحيات الجند والضباط ، فى سبيل عظمة الوطن واستقلاله ، كل ذلك هو خير غذاء للروح الوطنية ، وقد حرمت منه مصر سنين متوالية ، مما كان له أثره البالغ فى نفسية الشعب .

وإذ فقد الناس التطلع إلى المثل العليا ، فقد انصرفوا إلى الصغائر والسفاسف ، وتعلقوا بها ، واطمأنوا إليها ، وتنكروا لمعانى الشهامة والبطولة ، والاستمساك بالحق والواجب ، فلم يكونوا يأبهون لهذه المبادئ السامية ، أو يقدرونها حق قدرها .

إعتبر ذلك فى استقالة شريف باشا سنة ١٨٨٤ ، إذ لم يكن لها صدى فى الشعب ، مع أنها من أهم الحوادث ، وأعظمها شأناً ، قد تكون هذه الاستقالة صادفت موضع الاستحسان فى كثير من النفوس ، ولكن لم يكن لهذا الشعور أثر ظاهر ، يدل على تمجيد الجمهور لهذا الموقف المشرف ، وكذلك لم تلق مواقف عبد القادر باشا حلمى فى السودان تمجيداً أو تقديراً ، مع أن هذه المواقف وأقل منها لو حصلت فى بلاد تقدر معنى البطولة ، كانت جديرة بأن تثير أعظم مظاهر التقدير الرسمية والشعبية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وكذلك استشهد كثير من كبار القواد والضباط ، وآلاف من الجنود فى وقائع السودان ، بعد أن أبلوا البلاء الحسن فى أداء الواجب ، ومع ذلك لم يكن لبطولتهم أى أثر فى النفوس ، وقُتل البطل محمد توفيق بك فى (سنكات) ، بعد أن دافع عنها دفاع الأبطال ، فلم يأبه أحد لمقتله ، ودعا بعض الخيرين إلى جمع الاكتتاب لعائلته ، مكافأة له على بطولته ، فلم يلب أحد نداءه .

وتعددت فى هذه الفترة المظاهر المهينة ، المنافية للكرامة القومية ، فساعدت

إضعاف روح الوطنية فى النفوس ، ومن الأمثلة على ذلك أن بعض كبار الأعيان قدموا فى سنة ١٨٨٢ هدايا للقواد البريطانيين ، الذين انتصروا فى الحرب العرابية ، وكذلك استعرض الخديو الجيش الانجليزى فى ميدان عابدين ، على أثر إخماد الثورة ، وأقام مأدبة فخمة تكريماً للقواد البريطانيين فى ذلك الحين ، وأنعم على ضباط جيش الاحتلال بالرتب والنياشين[1] .

وفى سنة ١٨٩١ أقام الجنرال دورمر قائد جيش الاحتلال ليلة راقصة حضرها الوزراء وكبار الموظفين المصريين ، وعدوا دعوتهم إليها تكريماً لهم وتعظيما !

وفى ١٣ فبراير سنة ١٨٩١ أقيمت فى ساحة عابدين ، أمام السراى الخديوية ، حفلة رسمية لجيش الاحتلال ، لمناسبة تسليم الأعلام لأحد ألاياته ، وأشرف الخديو والوزراء على هذه الحفلة من السراى ، واعتاد الجيش البريطانى الاحتفال كل عام فى ساحة عابدين بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، برياسة السير افان بارنج (اللورد كرومر) المعتمد البريطانى ، وهكذا اعتاد الشعب رؤية جيش الاحتلال ، محوطاً بمظاهر الاحترام والتأييد ، كأنه من صميم البلاد ، وهو لها غاصب ، وعنها غريب ، ونشأت عن كل هاتيك المظاهر حالة نفسية هى أبعد ما تكون عن الوطنية .

أثر الاحتلال فى المعارضة

تعاقبت على البلاد الأحداث الجسام ، فى تلك الفترة من الزمن ، فلم تحرك من الأمة ساكناً ، ولا استثارت من النفوس كامناً ، وذلك أول أثر للاحتلال الأجنبى ، فإنه يميت روح الوطنية والشجاعة فى النفوس .

ألغى الدستور ، وسلخ السودان ، وألغى الجيش والبحرية ، وأعلنت الحكومة البريطانية فى برقية يناير سنة ١٨٨٣ ، ثم برقية يناير سنة ١٨٨٤ ،

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (الثورة العرابية) .

إصرارها على وضع مصر فى شبه حمايتها ، وتحتيمها خضوع وزراء مصر لأوامر المعتمد البريطانى ، وتولى الانجليز كبرى المناصب فى الحكومة ، ووضعوا أيديهم عليها ، ومع ذلك لم تتحرك روح المعارضة فى النفوس ، مع أن حادثة واحدة من الحوادث التى منيت بها مصر ، كانت تكفى لثورة من السخط والاحتجاج ، تعمُّ أرجاء البلاد ، ولكن كبراء مصر ، وخاصتها وعامتها ، كانوا فى حالة استسلام تام لكل ما يصيب البلاد من المحن ، وكلهم منصرفون إلى مصالحهم الشخصية ، وما يصلون إليه من فتات مائدة الاحتلال ، وزعماء الثورة فى المنافى أو السجون ، يسعون إلى استرضاء الغاصب ، ويلتمسون عفوه ورضاه ، وقد عُفى عنهم تباعا ، بعد أن عاهدوا الحكومة على الطاعة والولاء .

لم يكن ثمة مظهر من مظاهر المقاومة أو الحياة ، فلا دعوة للجهاد ، ولا جماعات سياسية ، ولا اجتماعات ، ولا خطب ، ولا معارضة فى داخل الهيئتين الرسميتين اللتين أنشأهما الاحتلال ، وهما مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية .

وكانت الصحافة إما موالية للاحتلال ، تمجده وتؤيده ، وإما معارضة فى خوف وتردد ، خشـــية المصادرة والتعطيل ، وكانت جريدة (الوطن) و (الأهرام) تنحوان هذا النحو من المعارضة ، ثم حمل لواءها (المؤيد) منذ ظهوره سنة ١٨٨٩ ، فى رفق وهوادة ، تبعاً للظروف القاهرة التى كانت تكتنف البلاد .

والصحيفة الوحيدة التى كانت تهاجم الاحتلال فى شجاعة وقوة ، هى جريدة (العروة الوثقى) ، التى كان يصدرها بباريس الإمامان السيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده سنة ١٨٨٤ ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال فى عهده الأول ، مقاومة جمعت بين قوة الروح ، وبلاغة العبارة ، والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبثّ روح الأمل والجهاد فى النفوس ،

ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار ، والأخذ بأسباب الحياة والتضامن والقوة ، وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الإسلامى ، وفى تهييج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة على كل من توجد عنده نسخة منها ، إلى أن توقفت عن الصدور ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً ، وانفصل الحكيمان ، ثم انقطع الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده عن الكفاح السياسى ، وعاد إلى مصر سنة ١٨٨٩ .

وتجددت المعارضة الصحفية القوية ضد الاحتلال بظهور مجلة (الأستاذ) سنة ١٨٩٢ ، للسيد عبد الله نديم ، خطيب الثورة العرابية ، إذ بثت فيها روح وطنية وثّابة ، لم ترق المعتمد البريطانى وصنائعه ، وأحفظتهم نزعته الوطنية ، كما نفس عليه أصحاب الصحف الموالية للاحتلال ، لما نالته مجلته من الانتشار والذيوع ؛ فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، وما زالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر ، حتى أمر بإبعاده عن مصر ، واضطراره إلى تعطيل صحيفته سنة ١٨٩٣ .

أثر الاحتلال فى نظام الحكم

ظهر أثر الاحتلال فى نظام الحكم ، فقد كانت مصر قبل سنة ١٨٨٢ دولة مستقلة استقلالا يحده بعض القيود ، ولها نظام دستورى ؛ فصارت فى عهد الاحتلال دولة مغلوبة على أمرها ، ضُربت عليها حماية مقنعة ، تملى إرادتها على الحكومة الأهلية ، وتضطرها إلى اتباع « النصائح » التى يفرضها عليها عمال الاحتلال ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وألغى الاحتلال النظام الدستورى ، الذى نالته البلاد من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبى ، والحدّ من سلطة الفرد ، وكان يقرر سلطة الأمة ، ويجعل الوزارة مسئولة أمام مجلس نيابى كامل السلطة ، وأنشأ بدله نظاما صوريا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ،

وهما هيئتان محرومتان كل سلطة ونفوذ ، وبذلك فقدت البلاد فى وقت واحد استقلالها ودستورها ، وفقد الناس الطمأنينة على حياتهم وحريتهم ، إذ ملئت السجون فى أعقاب الاحتلال بالأبرياء ، بحجة أنهم كانوا من أنصار الثورة العرابية ، فساد البلاد جوّ من الإرهاب أضعف النفوس وأفسدها ، ورزحت الأمة تحت نظام حكم استبدادى خاضع للسيطرة الأجنبية ، فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبى معا ، وهو أسوأ نظام للحكم تصاب به الأمم ، إذ يتولد عنه العقم فى الكفايات ، والشلل فى حياة الأمة السياسية ، والاجتماعية ؛ فلا يظهر فيها النوابغ ، وإذا ظهروا لا يجدون المجال لنبوغهم ، بل تُدفن مزاياهم ومواهبهم تحت تأثير الجوّ الخانق الذى يوجده هذا النظام ، وحشرت المناصب الرئيسية بالإنجليز وصنائعهم من مختلف الأجناس ، وأقصى العنصر الوطنى عن إدارة الحكم وتوجيهه ؛ فانحط المستوى الفنى والخلقى للموظفين ، وفشا فيهم النفاق والرياء ، ودرجوا على التذبذب بين مظاهر السلطة الشرعية ، وأوامر السلطة المحتلة ، وحرموا إلى وقت طويل المران على الأعمال الرئيسية ، والاضطلاع بالمسئوليات التى تولد الكفاءة الممتازة ، وتبتكر المشروعات ، ولم تخرج مدرسة الاحتلال سوى طراز من الموظفين ، اعتادوا الخضوع والملق للرؤساء البريطانيين ، واختفى الطراز الذى أخرجته المدرسة القديمة من أمثال شريف ، وعلى مبارك ، والفلكى ، ورفاعه رافع ، وبهجت ، ومظهر ، وسلامه ، وغيرهم ، ممن ترجمنا لهم فى كتابينا (عصر محمد على) و (عصر اسماعيل) ، وكذلك يفعل الاحتلال الأجنبى (أيا كان جنسه أو نوعه) ، فإنه يميت الهمم فى النفوس ، ويفقدها الكفاية والكرامة ، والثقة بالنفس ، والإيمان بالوطن ، والتطلّع إلى المثل العليا .

أثره فى التعليم

رجع التعليم القهقرى فى عهد الاحتلال ؛ فقد كان إلى سنة ١٨٨٢ مجانيا فى أقسامه الثلاثة : الابتدائى ، والثانوى ، والعالى ، وكانت العلوم تدرس باللغة

العربية ، إلا فى مدرسة الحقوق ، التى كان التعليم فيها بالفرنسية ؛ أما فى عهد الاحتلال فقد ألغيت المجانية تدريجا ، ووقفت حركة إنشاء المدارس ، وأغلق بعضها ، ثم تقرر جعل تعليم العلوم باللغة الانجليزية ، ابتداء من السنة الثالثة من القسم الابتدائى ، وحلّ المدرسون الانجليز محل المصريين تدريجا ، قال اللورد كرومر فى هذا الصدد فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يأتى : « لما احتل الانجليز مصر سنة ١٨٨٢ وجدوا أن كل ما تنفقه الحكومة على المعارف العمومية إنما تنفقه على تعليم أولاد فئة صغيرة أكثرها من أغنى أغنياء السكان ، ولا تعلمهم إلا تعليما أوروبيا ، فأخذوا فى تغيير تلك الحال ، وبذلت الهمة منذ سنة ١٨٨٤ لأخذ الأجور من التلامذة ولإبطال التعليم المجانى تدريجا » .

وبديهى أن ما قاله اللورد كرومر من أن التعليم كان منحصرا فى أولاد الأغنياء لا يطابق الحق والواقع ؛ فإن التعليم والمجانية كانا يشملان سائر الطبقات

وقد ارتفع صوت مجلس شورى القوانين فى ديسمبر سنة ١٨٩٤ بالشكوى من إهمال وزارة المعارف شئون التعليم ؛ إذ قال على لسان لجنة الميزانية :

« إن نشر التعليم قد تقهقر تقهقراً كليا عما كان عليه قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول : إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم ، وسدّ أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين ، كما هو الآن فى مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التى انحطت ، كمدرسة الطب ، ويا ليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدا بدفع المصاريف ، بل إنها سدّت هذا الباب أيضا فى كثير من الأحوال والجهات »[1]

ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة فى الميزانية للتعليم فى السنين الأولى للاحتلال ، للتدليل على مبلغ إهمال شئون التعليم ، وهى كما يأتى :

---

(١) مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين ص ٥٠

السنة	ميزانية وزارة المعارف
١٨٨٣	٩٩,٥٤٩ ج
١٨٨٤	٩٩,٩٧٧
١٨٨٥	٨٤,٦٨٩
١٨٨٦	٦٨,٤٩٢
١٨٨٧	٦٨,٤٥٢
١٨٨٨	٧٠,٩٦٩
١٨٨٩	٦٩,٨٤٦
١٨٩٠	٨٠,٣٣٧
١٨٩١	٨٨,٤٧٨
١٨٩٢	٩٠,٨٤٩
١٨٩٣	٩٢,٥٤٤
١٨٩٤	١٠٤,٢٨٩
١٨٩٥	١٠٥,٠٠٠

هذا ، وقد مسخت الحكومة برامج التعليم ، وحرصت على استبعاد التاريخ القومى الصحيح من مناهج الدراسة ؛ لكى ينشأ الجيل جاهلا تاريخ بلاده ، محروما غذاء النفوس فى الوطنية ، لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ، ولا يدرك ما فى الاحتلال من اهدار لكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وصارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطنى ، وإماتته فى النفوس ، وانحط التعليم فى المدارس الثانوية ، وتضاءلت مناهجه ، وفى ذلك يقول الأستاذ ادوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقاً سنة ١٩٠٧ ، وكان عضواً بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية : « كنت عضواً بلجنة امتحان القسم الأدبى من البكالوريا المصرية ، فاقتنعت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا » .

أما فى التعليم العالى فلم يبق من المدارس العليا سنة ١٩١٠ سوى أربع ، وهى : الحقوق ، والطب ، والمهندسخانة ، والمعلمين ، وانحطت برامج التعليم

فيها ، واقتصرت مهمة التعليم على إعداد موظفين مطبوعين بطابع الولاء للاحتلال الأجنبى .

وعصف الاحتلال بالتعليم الحربى كما تقدم بيانه فى الفصل الأول ، وكذلك فعل بالتعليم الصناعى ، فقد كان بالقاهرة مدرسة راقية للفنون والصنائع تسمى (مدرسة العمليات الكبرى) ببولاق المنشأة فى عهد اسماعيل ، وكانت من أرقى المدارس الصناعية ، وكان المتخرجون منها يؤدون عمل المهندس الميكانيكى والمهندس الرياضى معاً ، ولكن الاحتلال ألغى تلك المدرسة ، ثم أعيدت بشكل ضيّق النطاق ، محدود البرنامج .

وتلاشت البعثات المدرسية فى جامعات أوروبا إلى وقت طويل ، ولم تتعدّ فى السنين الأولى للاحتلال عشرة طلاب .

فى الحالة الاقتصادية

إن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية هو تخصيص مصر للزراعة ، وجعلها بلداً زراعيا فحسب ، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن ، وإهمال الزراعات الأخرى ، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ، ونشاطهم ، فى التسليف ، وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية .

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد ، وجعلها عالّة على انجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة فى حياتها الاقتصادية ؛ إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد الصناعية ، ما دامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه ؛ فهذه السياسة تجعل مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية ، تجرّ فى ذيولها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها ، وبخاصة انجلترا ، التى كانت أكبر مستورد لهذا القطن ، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع الزراعات ، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية ، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه ، لتوفر لها استقلالها الاقتصادى ، وهنالك تصبح

بمنجاة من العبودية الاقتصادية التى تفرعت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج .

ولقد كان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة ؛ إذ نشر أعوانه وصنائعه دعاية كاذبة فى البلاد وفى المدارس ، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدا صناعيا ، وأنها بلد زراعى فحسب ، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها ؛ لأن مصر تحوى كل المؤهلات التى تجعلها بلدا صناعيا وزراعيا معا ، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية ، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج محلها ، ومن ثمّ وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة ، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج ، وأقفلت المصانع التى كانت موجودة قبل الاحتلال ، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التى كانت ملكا للحكومة ، وأغلقت الترسانة التى أسسها محمد على واسماعيل لصبّ المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها ومهماتها ، وصارت كل مهمات الجيش تشترى من انجلترا ، وبارت الصناعات الحربية فى البلاد .

وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥ ، وكان ما يخرج منه يكفى حاجة البلاد ، وألغيت دار سك النقود ، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان ، وبيعت أيضا مغازل القطن ومصانع النسيج ، التى كانت باقية من عهد محمد على .

وقد اعترف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية ، إذ قال : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا » .

وقال فى هذا التقرير : « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، يجد بونا شاسعا ، وفرقا مدهشا ؛ فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف ، من غزالين ، ونساجين ، وحاكة ، وعقادين ، وصباغين ، وخياطين ، وصانعى أحذية ، وصاغة ، ونحاسين ، وعطارين ، وصانعى قرب ، وغرابيل ، وسروج ، وأقفال ، ومفاتيح ،

ومن شاكلهم ، كلها قلّت عدداً أو درست ، وقام على أطلالها مقاهى ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية » .

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد ، فأنشأ الأجانب المصانع برؤوس أموالهم ، وكان فى إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية .

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات ، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩ ، أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالاسكندرية ، ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية ، قدرها ثمانية فى المائة ، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج ، فبارت صناعة غزل القطن فى مصر إلى وقت طويل ، وصارت البلاد عميلا لمصانع القطن فى لانكشير وغيرها ، وزادت تبعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج ، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير الاقتصادى الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠ ، إذ قال : « إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة ، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد . ومن أهمها القطن ؛ فإن كل الأمم التى تزرعه تنشئ بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به ، عدا مصر ، فإنها لا تزال فقيرة فى معاملها ، خلوا على الأخص من هذا الصنف » .

ونتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة ، وحرمان المصريين مصدرا سائغا للرزق والرخاء ، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسدّ حاجات الشعب ، مع ازدياد عدد السكان ، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر ، وكثرة عدد العاطلين ، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد .

فى الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين ، وفى مقدمتهم اللورد ملنر ، فى كتابه (انجلترا فى مصر) بالاصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال ، ويلزمنا أن نقول ان الاحتلال قد نظّم حقاً مالية الحكومة ، من ناحية ضبط الايرادات والمصروفات ، والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عنى بمنشئآت الرى ، التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على ، واستمرت فى عهد خلفائه ، واطردت فى عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ؛ فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب ؛ لكى تسكت دولهم عن مناقشة انجلترا الحساب ، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر ؛ لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين انجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيا واقتصاديا ، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالىّ للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية ، على حساب حاجات الشعب ومرافقه ، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية .

أما مالية الشعب ، أو حالته المالية ، فقد ساءت فى عهد الاحتلال ؛ إذ انتهت إلى استعباد مالى ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسى ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر .

لقد سيطر الانجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة ، بتعيين مستشار مالى بريطانى ، صار إليه الأمر والنهى فى الشؤون المالية للحكومة والبلاد .

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية ؛ إذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال ، واجتمعت هذه الرعاية إلى رعاية الامتيازات الأجنبية ، والمحاكم المختلطة .

فنما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هذه الرعاية الثنائية ، وصارت مصر مرتعا خصبا للاستغلال الأجنبي الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى ، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما فى مصر من قبل ، ولا فى غيرها من البلدان ، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبي ، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال ، فانهالت عليها رؤوس أموالهم ، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة والتجارة ، أو فى التسليف على اختلاف أنواعه ، فأسست البنوك الأجنبية ، وشركات الرهون العقارية ، والشركات المالية ، والشركات الزراعية ، وشركات البناء ، وشركات النقل ، والشركات الصناعية والتجارية ، وشركات الفنادق وغيرها ، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم ، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد ، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم ، وضنوا بثمارها على سواهم ؛ فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها ، وانحصرت فى أيدى الأجانب ، ولاشك أن رؤوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعدّ دينا على مصر ، وفى ذلك يقول الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم) : «تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٢١,٦٧٥,٠٠٠ جنيه ، وقيمة سنداتها ٤١,٠٦٢,٤٠٠ ج ، ومجموع ذلك ٦٢,٧٣٧,٤٠٠ جنيه ، تغل ريعاً سنوياً ، مقداره ٣,٣٤٨,٤٠٠ ج ، وباضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥,١٤٠,٧٤٠ ج يكون المجموع ١٥٧,٩٧٨,١٤٠ جنيها ، وهو مجموع دين مصر ، ومعظمه للأوروبيين[1]» وقال فى موضع آخر : « إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد ؛ لأنه ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه فى شراء سندات الشركات ، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية » .

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مطردة ، على مدى السنين ، وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملأ الأوروبى عزم انجلترا على البقاء فى وادى النيل ،

(١) مصر اليوم للكونت كريساتى ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢ .

فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال فى مصر ، كمشاركة انجلترا لمصر فى استرجاع السودان ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وإبرام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ؛ فان الرأى العام الأوروبى اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم انجلترا على تثبيت سلطانها فى مصر ، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها ؛ فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ما قبل الاتفاق الانجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة ، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه ، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الإحصاء المذكور ، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب .

ويؤخذ أيضا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد ، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد ، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها ؛ فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة سنة ١٩٠٤ مائة شركة ، هذا فضلا عن أن كثيرا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها ، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣، ١١١,٢٣٢,٢٥٧ جنيها ، كما قدرته إدارة الإحصاء فى بيانها المذكور

وغنىّ عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برؤوس أموال أجنبية ، ولو أحصيت رؤوس الأموال التى للأجانب أفرادا وآحادا ، أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء ، لما قلّت عن الخمسين مليون جنيه ، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة ، وأضفنا إليهما ديون الحكومة ، لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه ، وقد قدر المسيو سانت كليرديفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا فى مصر بما يؤيد هذا الإحصاء ؛ إذ ذكر فى مقالة له سنة ١٩١٣

أن مصر مدينة لأوروبا فى ستة مليارات من الفرنكات، أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبا .

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيا ، يستمد وجوده من الخارج ، فأصبحت الأمة عالّة على أموال أوروبا ، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية ، وصار مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون ، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا ، إلا بمساعدة دائنية وأمرهم واستشارتهم ، ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد ، عند ما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ ، كيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها ، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة ، فان الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من الجنيهات ، تستثمرها من جهة ، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة .

ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال ، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عالجت بها ما أصابها من الضيق ، ولعمرى إن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثا ، أو لتزيد من ثروته ، بل نالت فى البلاد مقابل ذلك حقوقا ومرافق تزداد كل سنة ، فقد قدر الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦,٤٦٤,٠٠٦ جنيهات ، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبيا أو محلا للمناقشة أو الزيادة والنقصان ، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة ، فإذا كانت أموال الأجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونا ، وثروة أشباه الأجانب تزيد عن الخمسين مليون جنيه ، كما يقدرها بعضهم ، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونا أو حقوقا أو أملاكا لغير أهلها ، والثروة العقارية فى مصر هى الكل فى الكل ؛ لأن بلادنا بكل أسف تكاد تكون محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية ، وقد قدر المسيو سانت كاير ديفيل

فى رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن الأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكا أو رهنا .

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية ، وصار الماليون الأجانب أفراداً أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية ، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريباً من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١ ، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ : « إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهذا يزيد على توالى الأيام ، وتداول الأعوام ، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الإثنى عشر مليون جنيه ، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الأطيان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور ، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة ، أعنى أنها تضاعفت تقريباً فى عشرة أعوام ، ولاشك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الأهالى أجَرَاء ، يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون »

وهكذا اجتمع إلى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى ، وهو أشد وطأة وأخطر آثاراً من الأول ، وبينما كانت البلاد فى حاجة إلى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى ؛ لكى تحفظ مواردها المالية من الضياع ، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية ، بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ الأجنبى فى حياتها المالية والاقتصادية ، مثلما تغلغل فى مصر ، ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى الاحتلال وسياسته الاقتصادية .

فى الحالة الاجتماعية

أهمل الاحتلال الإصلاح الاجتماعى إطلاقا ، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئاً على هذا الإصلاح ، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغاً ، ولا نزاع فى أنه هو المسئول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هـذا الهدف ؛ لأنها كانت خاضعة لسلطانه المطلق ، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية عن سوء حالة طبقات الشعب .

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمثقفين ، قد اتجهت فى مجموعها وجهة الولاء للاحتلال ، والحياة النفعية ؛ فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم ؛ لأن الولاء للحكم الأجنبى يتولد عنه صَغار فى النفوس ، يتنافر مع كل ماهو عظيم ونبيل ، واجتمع إلى ذلك الإسراف فى الترف والبذخ ، والرغبة فى الظهور الكاذب ، واقتباس مفاسد المدنية الغربية دون محاسنها ، فصارت هـذه الطبقة (فى مجموعها) عنوان الانحلال فى الوطنية والأخلاق ، وأداة للاستغلال الأجنبى فى البلاد ، وتقطعت الروابط بين الطبقات ، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية ، دون الحياة القومية .

أما الطبقة المتوسطة فى اليسار والعلم ، فهذه انصرفت أيضاً إلى الحياة النفعية ، تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ، ومحاكاتها فى مظاهر الأبهة والبذخ ، فلم يعد على البلاد من جهودها أية فائدة .

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال ، وهم أغلبية الشعب ، قد ساءت حالتهم فى عهد الاحتلال ، فالاحتلال هو المسئول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف ، فهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وتثقيفهم ، فحرموا نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية ، وساءت حالتهم المادية والمعنوية ، وفقدوا مع الزمن أخلاق الصدق والوفاء ، وحب الخير والبر والإحسان ، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية والمعنوية ، وانتشرت فيهم الأمراض .

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التى جاءت من أوروبا ، ورعاها الاحتلال وحماها ، فعمّت طبقات الشعب على السواء ، كبيرها ومتوسطها وصغيرها ، وأولى هذه الآفات الربا ؛ فقد انتشر انتشارا ذريعا ، وساعد على ذيوعه ما فطر عليه معظم الطبقات من قصر النظر ، وعدم تقدير العواقب ، وحب الظهور والإسراف ، ووجد المرابون من هذا الضعف ، ومن النظم والقوانين ، ورعاية المحاكم المختلطة ، ما جعلهم يتغلغلون فى مختلف الأوساط ، فى العواصم والبنادر ، والقرى القريبة والبعيدة ، فكبّلوا الأهلين بالديون ، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم ، وانتشار الفقر والبؤس فى الطبقات الكبيرة ، ثم المتوسطة والصغيرة .

وانتشرت الخمور الفتاكة بين سكان المدن ، ثم سكان الريف ، وصارت محلات المسكرات تفتح علنا فى القرى بين الفلاحين ، وفى الأحياء الآهلة بالعمال فى المدن ، برعاية الحكومة وحمايتها ، وفى كنف الامتيازات الأجنبية ، ففتكت بهم فتكا ذريعا ، وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم ، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج ، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام .

فبينما الحكومات الأوروبية والأمريكية التى لاتحرم الخمور ، تحاربها وتمنع انتشارها ، وبخاصة بين الفلاحين والعمال ، وتعقد المؤتمرات الدولية ، وتنشئ اللجان والنظم لمكافحتها . والحدّ من اضرارها ، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية والتنشيط ، وصار تجار الخمور فى المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش ، واستلاب أموال الأهلين ، وإفساد أخلاقهم .

وانتشرت أيضا آفة الميسر ، إلى جانب آفة الخمر ، فساءت حالة الشعب الاجتماعية تبعا لذلك .

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية فى عهد الاحتلال ، بل ساءت وصارت وبالا ، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالا ، وفى ذلك يقول الأمير (السلطان) حسين كامل فى حديث له نشرته جريدة (ذى اجيبشيان استاندرد)

عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، يصف بؤس الفلاح : « إن الفلاح يقضى حياته مثقلا بالدين ، لا يزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه ، وهو لكى يسد حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائما إلى الاستدانة بالربا الفاحش ، فلهذا العسر من جهة ، ولخلوه من المال من جهة أخرى ، ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة ، قد بقى الفلاح غريقا فى بحار الضنك ، لا يعرف لنفسه مخلصاً منها » .

وصفوة القول إن السنوات الأولى للاحتلال تؤلف فى تاريخ مصر القومى فترة انحلال وطنى عام ، انحلال فى الوطنية ، انحلال فى الأخلاق ، انحلال فى حالة الشعب الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بقى هذا الانحلال مخيّما على البلاد ثيفا وعشر سنوات ، إلى أن جاءت فترة البعث الوطنى ، وهو ما أفردنا له كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) .